

المملكة المغربية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهرز - فاس

مجلة كلية الآداب

والعلوم الإنسانية

دورية محكمة

العدد 19 - السنة الخامسة والثلاثون

نائب المدير:

د. أحمد العمراني

نائب العميد المكلف
بالتعاون والبحث العلمي

د. محمد أوراغ

نائب العميد المكلف
بالشؤون الأكاديمية والطلابية

المدير:

عميد الكلية

د. عبد الإله بنمليح

رئيس التحرير

د. جمال بوطيب

هيئة تحرير العدد:

د. الحسن حمدوشي

د. محمد مبيتم

د. مصطفى بوعناني

د. الحاج عنيمي

د. المصطفى طهر

د. محمد حجاوي

د. خديجة حصاله

د. عزيز التازي

د. رشيد جاي المنصوري

د. عبد الحي ازرقان

د. يونس لوليدي

د. عز العرب لحكيم بناني

د. عبد الرحيم الرحموني

د. حميد لحمداني

د. نور الدين عشيري

د. عبد اللطيف حكيم

التصنيف: مصلحة الشؤون الثقافية والتواصل والنشر

الهاتف: 05 35 64 08 43 / الفاكس: 05 35 64 08 44

العنوان: ص. ب 50 فاس 30 001 المملكة المغربية

الموقع على الانترنت: www.fldm-usmba.ac.ma

الإيداع القانوني: 1978/20

الترقيم الدولي للمجلة: ISSN 0258-1132

- تعبر المقالات والأبحاث عن آراء أصحابها.

- لا ترد المقالات إلى أصحابها سواء أنشئت أم لم تنشر.

- يخضع ترتيب المواد لأولويات فنية لا غير.

الغلاف: صورة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس.

فهرس المواد

افتتاحية

- 9 عميد الكلية الأستاذ الدكتور عبد الإله بنمليح
التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب "ما لا ينصرف" عند السهيلي
والشاطبي

11 د. عبد المنعم حرفان

لسانيات المتون وعلوم اللغة

37 د. صالح فهد العصيمي

الأمم الغابرة والمواقع الأثرية الخالدة في مؤلف "مروج الذهب ومعادن الجوهر"
للمسعودي (قراءة منهجية جديدة)

69 ذ. علي واحدي ود. سعيد البوزيدي

التصوف بين البروسوبوغرافيا وأدب المناقب

99 ذة. لمياء لغزاوي

السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية (حصيلة وآفاق)

113 د. الغالي أحرشاو

تأهيل المعاقين ذهنيا بين إكراه الواقع وطموح التنمية

131 ذة. نجاة بلعربي

الغرافيتيا والثورات

141 د. أحمد شراك

موقف المصلحة المرسله، من مسألة تحديد جنس المولود

175 د. أسامة حسن الربابعة

مكونات الخطاب الصوفي في شعر أمينة المريني "سأتيك فردا"، و"المكابدات"
نموذجين

215 د. يحيى عمارة

- الرؤية الفكرية في الشعر العبري الحديث حاييم نحمان بياليك نموذجاً
225 دة. سناء الراشدي
- التأصيل التراثي والتاريخي في ديوان الزنج لعز الدين المدني
239 د. إدريس الذهبي
- مجلة كلية الآداب ظهر المهرز بفاص : كشاف بييليوغرافي
263 إعداد: دة. سمية الهداجي / مراجعة: د. جمال بوطيب
- ملف العدد: دراسات مجالية**
- الدينامية الحضرية وأزمة العقار بمدينة فاس
297 د. بوشتي الخزان
- المرأة والتنمية بالمغرب: واقع الحال ومشاكل الاندماج
315 دة. سرغيني صباح
- الجهاز الحضري بسايس
- دة. بوصفيحة صباح & دة. مزور ليلي
327
- الفقر الحضري بمدينة فاس: وتجلياته السوسيو- اقتصادية والمجالية
363 د. ادريس عميرة
- إعادة هيكلة السكن غير القانوني بالمغرب: حصيلة المقاربات
381 دة. ماجدة صواب

التجديد والتقليد في نحو الأندلس، من خلال باب "ما لا ينصرف" عند السهيلي والشاطبي

د. عبد المنعم حرفان

مقدمة

أثيرُ في هذا البحث مسألة تطور النحو العربي في المرحلة الأندلسية، انطلاقاً من فحص مختصر لباب نحوي واحد هو باب ما لا ينصرف من كتاب "أماي" السهيلي (ت، 581هـ) ثم مقارنته بمثيله عند الشاطبي (ت، 790هـ) في كتابه "المقاصد الشافية". وأحاول البرهنة على أن المرحلة الأندلسية عرفت في القرنين الخامس والسادس نمطا من التفكير النحوي، مغايرا لما هو معهود، اعتبره معظم الباحثين تجديدا في النحو. وأسعى إلى البرهنة على أن هذا التجديد لا يرجع إلى موقف مذهبي أو اتجاه فقهي فقط، بل هو أيضا، نتيجة لوضع لغوي خاص، ولنضج التفكير النحوي العربي، ولإجتماع عوامل من أنماط مختلفة. وأحاول بعد ذلك، أن أرصد بعض سمات النحو العربي في عمومها، التي تجعله يتصرف من بداياته إلى الآن، بشكل سلبي حيال كل محاولات التغيير أو التجديد، وذلك من خلال تحديد خلفيات المجددين والمحافظين على حد سواء.

وقد وجدت في هذه الندوة الكريمة¹ فرصة للعناية بالإمام الشاطبي الذي يجمع الباحثون على أنه كان فقيها مجددا، وأنه سن خطة لأهل الفقه لم يسبق إليها، وجدد في صرح الفقه، باعتبار مصالح الناس ومقاصد الشارع²، وهما أساسان يقوم عليهما اعتبار طبيعة المكلف؛ وقد عاش على بعد بضعة عقود من سقوط الأندلس وبداية النهضة الأوروبية؛ وهي فرصة أيضا، لتخصيص قدر من الاهتمام للإمام السهيلي الذي لم يحظ إلى الآن، بما يستحقه من الاهتمام، وقد عايش الدولتين المرابطية والموحدية وهي مرحلة حبلى بالتحويلات والأحداث.

لقد انطلقت من افتراض أن من كان مجددا في الفقه سيجدد لا محالة في النحو، وخاصة إذا استحضرنا الربط الذي يسلم به كثير من الباحثين عربا وغير عرب، بين الفقه

1 -

« : » : « : » : 2010 21-20-19

135

2004

2 -

وبين النحو، إذ يرجع الكثيرون نشأة النحو إلى أثر الفقه ومصطلحاته، وقلما تجد فقيها ليس له نظر نحوي، كما أنه لا يمكن نكران التشابه المصطلحي بين العلمين.

1. النحو بالأندلس

تعددت الأوصاف التي وصف بها النحو الأندلسي، فمن قائل إنه نحو التعليم، ومن قائل إنه نحو الثورة، أو نحو التيسير، أو نحو التجديد، ومن قائل غير ذلك. لكن، مهما تعددت الأوصاف وتباينت، فإن هناك شبه اتفاق بين العلماء، على أن النحو الأندلسي تكلم لغة مختلفة إلى درجة كبيرة، عن النحو العربي في بلاد المشرق، واتسم بسمات لا نجدها إلا فيه. وقد بدا هذا التميز واضحا على الخصوص، مع نحاة الأندلس خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين. ونكتفي هنا، بإيراد ما يقوله عنه محمد عابد الجابري (2002: 1): "عرف الدرس النحوي في الأندلس ازدهارا كبيرا واهتماما واسعا في القرنين الخامس والسادس الهجريين. فقد عرف هذان القرنان اجتهادات نحوية أعطت للدرس النحوي في الأندلس خصوصية تميز بها، تماما كما تميزت الاجتهادات الأندلسية في قطاعات معرفية أخرى". وقد برز في هذه المرحلة مجموعة من العلماء، نذكر منهم: ابن حزم (ت، 456)، وابن الطراوة (ت، 528)، والسهيلي (ت، 581)، وابن مضاء القرطبي (ت، 592)، وابن رشد (ت، 595). ورغم أنه من السهل علينا تسجيل مجموعة من مظاهر الاختلاف بين هؤلاء العلماء، إلا أن الذي يجمعهم أنهم ساهموا جميعا في تجديد درس اللغة والنحو؛ فقد كان لكل منهم نظر نحوي مخالف لما هو معتاد ومعروف في النحو العربي السابق عليهم، غير أن تجديد النحو لم يكن له المعنى نفسه عندهم جميعا. ومع نهاية القرن السادس بدأت نبرة التجديد تخفت شيئا فشيئا، واستمر ذلك في القرنين المواليين. وعلى الرغم من أن هذه المراحل الموالية أثمرت أعمالا ضخمة ومهمة إلا أنها تختلف اختلافا جذريا عن أعمال القرنين المذكورين.

لقد اهتم كثير من الباحثين بالنحو الأندلسي، وحاولوا تحديد الأسباب التي وقفت خلف هذا النفس التجديدي الذي يميزه، غير أنهم اختلفوا اختلافا كبيرا في تفسير الظاهرة. فقد ذهب بعضهم إلى التركيز على دور النزعة العقلية، وأرجع آخرون ذلك إلى ميل الأندلسيين إلى تيسير القواعد وتبسيطها لضرورات التعليم، وقال البعض بدور المذهب الظاهري في نشأة هذا النحو المختلف. وأدافع في مقالة لي قيد التهييء³، حول هذا الموضوع، عن تضافر عوامل كثيرة هي التي تقف خلف ما شاع في الأندلس من فكر تجديدي. وقد افترضت فيما يتعلق بالنحو على وجه الخصوص، أن هناك عاملين يجب أن يقدموا على غيرهما من العوامل المفترضة، خاصة وأنهما لم يحظيا بالعناية اللازمة من قبل. ويتعلق الأمر بالتعدد اللغوي بالأندلس، وبتاريخ نشأة النحو بالأندلس. ونلخصهما في الفقرتين المواليتين (1، 1)، و(2، 1)، لما لهما من علاقة بالبرهنة الأساسية في مقالتنا هاته.

1.1. التعدد اللغوي بالأندلس، وطبيعة تمثل اللسان

عرف المجتمع الأندلسي واقعا لغويا استثنائيا تميز بتعايش السنة مختلطة في المجتمع نفسه. تشير المصادر مثلا، إلى أن معظم الأندلسيين كانوا مزدوجي اللسان أو متعدديه، ويظهر ذلك من خلال آثار كثيرة موثقة أدبية وغير أدبية. ونذكر على سبيل المثال، ما عرفته الأندلس من ظهور فنون أدبية تميز لغتين مختلفتين أو أكثر في النص نفسه، مثل فني الرجل والموشح. وما عرفته من عدم التردد في استعمال الأداء الدارج إلى جانب الفصح. وما لوحظ في هذه المرحلة أيضا، من اهتمام اللغويين والنحاة بلغات أخرى مثل العبرية واللاتينية إلى جانب العربية. وما وجدنا في هذا البلد من ميل لبعض العلماء لتخليص العربية من بعض المعتقدات الدينية المسلم بها في التقليد العربي السابق؛ ومن ذلك تفضيل العربية على غيرها، والقول بأنها لغة أهل الجنة ألخ...⁴. وانعكس هذا التعدد في الاستعمال اللغوي، والانفتاح على الآخر بكل أبعاده على شخصية "الأندلسي"، وعلى تمثله لمفهوم اللسان.

لم يبق اللسان العربي في هذا السياق الثقافي منفردا في الاستعمال اللغوي؛ كما أنه ليست له لوحده، الأولوية والشرف. وقد كان لهذا أثره على تمثل النحويين للسان وللنحو الذي يصف اللسان، بحيث أضحى مختلفا عن التمثلات السابقة، وأضحت للنحويين الأندلسيين بسبب ذلك، الجرأة على مساءلة النحو ومراجعة أبوابه، لما بين النحو واللسان من ترابط قوي. ونبرهن في مقالنا المذكور، على أن موجة التجديد ما كان لها أن ترى النور سوى في هذه الرقعة من العالم الإسلامي، لما ساد فيها من تفتح وقبول للأخر بلغته ودينه وتقاليده وفنونه. وقد شهدت هذه المرحلة بروز ظواهر عديدة لغوية وغير لغوية لا يمكن أن تفسر إلا من خلال طرح أن الأندلسيين نظروا إلى اللغة نظرة مباينة لما كان عليه الأمر في السابق.

2.1. تاريخ نشأة النحو بالأندلس

يختلف مسار النحو الأندلسي بشكل كبير عن مساره في المشرق العربي. فقد تميزت نشأة النحو بالمشرق بوجود مدرستين نحويتين هما مدرستا البصرة والكوفة، اللتين تعايشتا منذ البداية. ولهذا يمكن القول إن النحو العربي لم يكن في حقيقته سوى نتيجة لما كان من أخذ ورد بين رواد هاتين المدرستين⁵ وأفكارهم، ومعاركهم النحوية المشهورة. ومعنى ذلك أن أي اتجاه نحوي منهما كان يأخذ نحو الاتجاه المقابل بعين الاعتبار؛ ولذلك صعب على البعض القبول بوجود مدرستين متميزتين مادامت كل مدرسة تستعيد آراء المدرسة الأخرى بل وتتبناها في كثير من الأحيان. غير أن الوضع في الأندلس كان مختلفا، إذ تحكي الروايات التاريخية أن النحو الكوفي استفرد ببلاد الأندلس لعقود طويلة، لم يشركه فيها النحو

⁴ - () . (1980) . (2004) . (1994) (2008) .

⁵ - (1987) . (1958) . (2005) .

البصري ولا غيره؛ وهو الأمر الذي سمح له بأن ينضج ويستوي في غياب النحو البصري، ويطور تناوله لكثير من أبواب النحو. ولهذا السبب كانت له، لما قدم النحو البصري، كلمته ورأيه وقرأته الخاصة للنصوص المؤسسة للنحو العربي ككل.

وإذا صحت الروايات التي تؤرخ لدخول النحو إلى الأندلس فإنه سيكون لهذا السبق أثره ولا شك في طبيعة النحو الأندلسي. يقول شوقي ضيف (المدارس النحوية: ص 288- 289): "وأول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي: جودي بن عثمان الموروري الذي رحل إلى المشرق، وتلمذ للكسائي والضرأ، وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، وأول من صنّف به في النحو، وما زال يدرّسه لطلابه حتى توفّي سنة 198 للهجرة". ويضيف (م.ن. ص 289) معلقاً على هذا الحدث التاريخي: "ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صبت عنايتها على النحو الكوفي مقتدياً بنحويها الأول جودي بن عثمان، حتى أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري وجدنا الأفشنقي محمد بن موسى ابن هاشم المتوفى سنة 307 يرحل إلى المشرق ويلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويقروّه بقرطبة لطلابه".

وأما النحو البصري فقد تأخر دخوله إلى بلاد الأندلس، كما يورد شوقي ضيف (م.ن. ص 289): "ولا يلبث محمد بن يحيى المهلبى الرياحي الجبائي المتوفى سنة 353هـ أن يفتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه، ... ورحل إلى المشرق فلقى بمصر نحويها النابه أبا جعفر ابن النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية، وعاد إلى قرطبة يفرغ له ولقراءاته على الطلاب، شارحاً له مفسراً تفسيراً مبيناً".

وقد انتبه شوقي ضيف إلى مسألة مهمة وهي أن آراء الكوفيين ظلت رائجة في الأندلس رغم دخول النحو البصري، بل إن كتبهم حظيت بالعناية والشرح حتى تاريخ متأخر، يقول (م.ن.، ص 291): "...وأحمد بن أبان المتوفى سنة 382، وله شرحان على كتاب الكسائي والأخفش. ولعل في ذكر الكسائي ما يدل على أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري".

ويدل على سلامة هذا التناول التاريخي ما سنتناوله في هذه المقالة من استعادة السهيلي لرأي كوفي قديم، أعاد له الاعتبار رغم أنه لم يكن شيئاً مذكوراً من قبل؛ كما أننا سنبين أن قراءة الأندلسيين لسبويه كانت مختلفة عن قراءة سابقينهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كتاب سيبويه لم يدخل الأندلس إلا وقد قتل شرحاً وتفسيراً، وإذن فقد دخل مرفوقاً بشروحه، وبالتالي التي أضحت ملازمة له.

لكن كل ما يخلص إليه شوقي ضيف من هذه الملاحظة، هو أن السمة الأساسية للنحو الأندلسي هي أنه جمع كل أنماط النحو السابقة عليه (البصري والكوفي والبغدادى) وشكل منها ما يطلق عليه النحو الأندلسي، يقول (م.ن.، ص:292): "وأخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف، فإذا نحاتها يخالطون جميع نحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة

والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني".

وقد يكون هذا صحيحا، لو أن النحو الأندلسي كان نسخة طبق الأصل للنحو في المشرق. ولكن اختلاف النحو الأندلسي وتميزه يفرض علينا أن نبحت عما هو مختلف فيه. إن "الخلطة" النحوية الأندلسية استطاعت أن تزواج بين النحو الكوفي وبين قراءة جديدة لسبويه إمام البصريين. ولذلك نعتقد أن عامل اختلاف نشأة النحو الأندلسي عن نشأة النحو المشرقي، إذا أضيف إليه عامل اختلاف تمثل الأندلسيين للسان العربي، وهو التمثل الذي نتج عن وضع لغوي استثنائي بجزيرة الأندلس، وإذا أضيفت إلى هذين العاملين: النزعتان المنطقية والمذهبية كما يشير إلى ذلك كثير من الباحثين، ربما أمكننا أن نفهم قصة نحو الأندلس، ونفسر تميزها.

ونقوم فيما يلي بمقارنة باب من النحو هو باب الممنوع من الصرف، عند عالين اثنين من علماء الأندلس من مرحلتين متباعدتين نسبيا. ينتمي أولهما وهو الإمام السهيلي إلى المرحلة التي يطلق عليها مرحلة تجديد النحو، ونحصرها هنا في علماء القرنين الخامس والسادس، وثانيهما وهو الإمام أبو إسحق الشاطبي، وهو أحد علماء الطبقة الأخيرة في الأندلس (ت 790هـ)، وعرف بتجديده في مجال الفقه وأصوله، وقد أعيد لمنهجه الاعتبار مؤخرا في شتى ربوع العالم الإسلامي.

2. باب ما لا ينصرف

لماذا اخترت هذا الباب بالذات؟ هو باب من النحو معقد للغاية بشهادة النحويين. ولكنه الباب الذي يخدم بوضوح ما أسعى لبياناه في هذه المقالة، ذلك أن باب "ما لا ينصرف" يجمع لائحة من المعطيات المتنوعة، والظواهر اللهجية (بتعبير حديث)، كما أن الخوض فيه فرض على النحاة القيام باختيارات نظرية وتطبيقية تمس قوام النحو العربي، ومن ذلك تحديد مفهوم السماع في مقابل القياس، والعربي في مقابل الأعجمي، ومفاهيم أخرى مثل التعميم والتعليل، والأصل والضرع.

لقد اقترح النحاة في هذا الباب أنماطا من التعليل، بدءا بمفهوم شبه الفعل، وليس انتهاء بمفاهيم العلة الواحدة والعلتين: اللفظية والمعنوية. ولقد ربطوا تعليلاتهم في الباب بسلوك عدد من "المقولات" من مثل التأنيث بأنواعه، والجمع بأنواعه، والعلمية؛ كما تناولوا العلاقة بين مقولتي الاسم والفعل، واهتموا من جهة أخرى، بمؤشرات شكلية عديدة: مثل الزوائد والمصوتات والصيغ. وعموما، فإن هذا الباب اختلف فيه المتكلمون وتفرق بسببه النحويون. إن "الممنوع من الصرف" يمثل النحو العربي في كل حالاته، وهو لهذه الأسباب مجتمعة يتيح لنا تناول "مفهوم التطور" في النحو وفي اللغة بشكل يتفق مع أهدافنا في هذا البحث.

2.1. ما لا ينصرف عند السهيلي

لقد جاء تناول السهيلي لباب "ما لا ينصرف" في "الأمالي"، مغايرا لكل ما عهد حول الباب عند النحاة من قبل. وأبان النحوي فيه في نظري، عن ذكاء شديد وفطنة غريبة. لكن، يجدر أن أشير إلى أنني لا أهتم هنا بسلامة منظوره النحوي في الباب، كما لا يهم لأهداف المقالة، إن كنت متفقا معه أم لا؛ وأما ما يعني من عمله، فيتمثل في نظرتة الجديدة إلى الموضوع، المختلفة عن كل ما سبق، ومحاولته بناء تصور آخر لتفسير الباب، وانتقاده لعلل النحويين المختلف تماما عما صدر عن نحاة آخرين.

لقد افترض السهيلي أن عدم الصرف يؤول إلى علة واحدة، هي الانفصال⁶، يقول (الأمالي: 24-25):

"فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم". وأما "ذهاب الخفض" عنده ف: "ثلا يُتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم" (الأمالي: 29).

ما من شك في أن تعليله هذا مخالف لما هو معروف ومشهور عند جمهور النحاة؛ لكنه ليس معزولا كلية عن مجمل التقليد النحوي العربي، إذ يمكننا أن نعتبره استعادة وتطويرا لرأي قديم في النحو العربي، وهو من تلك الآراء التي استبعدت أو أقصيت من النحو لعدم ملاءمتها لمساره العام. إن القول بكون التنوين للانفصال، هو بمعنى ما، ترسيم لتصوير قطرب محمد بن المستنير (ت 206) تلميذ سبويه، لمفهوم الإعراب، ونقدمه كما يورده الزجاجي (ت، 337هـ) في كتابه "الإيضاح في علل النحو" (صص: 69-70)، يقول الزجاجي وهو يناقش مفهوم "الإعراب":

"قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف

6 - () (26 :)

ä ."

":

(309/3)

الجنس والعدد. والحقيقة أن مفهوم الانفصال لم يظهر واضحا جليا إلا في كلام العكبري، وهو كما يظهر من تاريخ وفاته (616هـ)، عاش فترة طويلة بعد وفاة السهيلي.

وقد يزعم من اطلع على ما أوردناه من كلام الزجاجي والعكبري حول الموضوع، أن لا فضل للسهيلي في ما ورد في كتابه، وأن الفكرة في الأصل ترجع لنحاة الكوفة. غير أنني أرى أن عمله يستحق العناية لسببين اثنين على الأقل. الأول: أنه قصد في عمله إلى تحقيق الاطراد والشمول. ويظهر ذلك من محاولته إثبات كون العلة الواحدة مطردة منعكسة في معطيات الباب كلها. والثاني أنه إن كان استعاد رأيا "كوفيا" حول الظاهرة، فهو قد انتشله عن قصد، من النسيان، وطوره بشكل ملحوظ. وإن ثبت أن لهذا الرأي جذورا كوفية في الأصل⁹، فإنه سيكون واحدا من ضمن آراء كثيرة كانت ضحية لدكتاتورية الإقصاء الممنهجة التي سلطت على جزء من النحو، ولم تحافظ منه إلا على ما يتوافق مع تصور بعينه. وقد تبين لنا ونحن نحاول فهم أسباب ظهور نحو التجديد في الأندلس، أن نحاة الأندلس ومنهم السهيلي، أخذوا على عاتقهم مهمة ربط لاتصال من جديد بالنحاة الأوائل، نحاة ما قبل هيمنة النحو التعليمي، نحو الرأي الواحد، إن جاز التعبير. وأعتقد أن النموذج الذي أوردناه في هذه الفقرة دليل على سلامة التحليل الذي افترضناه.

عمد السهيلي في ما تبقى من الباب إلى محاولة إثبات أن تصوره للموضوع يطول كل حالات المنع من الصرف التي تكلف لها النحاة تعليقات متعددة ومتنوعة¹⁰. وهنا انتقد علل النحويين وبين فسادها، ولا بأس من إيراد نموذج لمناقشته لصنيع النحاة بالباب، يقول (صص: 19- 20):

"زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعه الفعل... وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم... وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض... لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها... وكالتضمن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطردا ومنعكسا...، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي، ولا إيجاب شرعي، ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة فصارا أصلا يبنى عليه".

⁹ " () : (19-24)."

(: 180).

وأدعو هنا إلى الانتباه إلى مميز أساس لتصوره، وهو نزوعه إلى الاهتمام بجانب اللفظ أو الشكل، وبما "اقتضته اللغة"؛ فهو يفهم "الفصل" الذي يحققه التنوين فصلا شكليا. وأفضل أن أنظر إلى مفهوم "الاتصال" الذي يتحقق عند غياب التنوين عند السهيلي، على أنه شيء قريب من مفهوم الربط في نحو الفرنسية (la liaison). وينضاف إلى هذا أيضا احتفاؤه بمفهوم "الإيجاب اللغوي" في مقابل الإيجابين العقلي والشرعي في النص السابق، فالمسؤول عن وضع نحوي ما ليس معطى منطقيا، ولا أصلا دينيا، ولكن تفرضه اللغة نفسها.

وإذا كان السهيلي يختلف عن ابن مضاء في تصورهما للنحو ولعلله على ما سنرى، فإنهما يتفقان في العناية باللفظ، فابن مضاء يبني هو أيضا، تصورهما على مفهوم "إسقاط كل ما لا يفيد لفظا". ولم يبتعد ابن رشد بدوره، عنهما كثيرا، إذ اقترح شيئا قريبا من هذا، على ما يلاحظ الأستاذ عابد الجابري (2000 : 184)، عندما اقترح في كتابه "الضروري" بناء النحو وفق "ما هو مشترك لجميع الألسنة".

إن هذا التحول في تناول باب نحوي مشهور ينبئ في نظري، ببلوغ نوع من النضج في تناول ظواهر النحو في الغرب الإسلامي في هذه المرحلة بالذات (القرنان 5 و6). لكن، يبدو أن هذا الاتجاه انحسر للأسف، مباشرة بعد هذه المرحلة، فلم نجد له صدق في الأعمال التي تلتها¹¹، ولبيان هذا الأمر اخترت أن أفحص الباب نفسه في كتاب "مقاصد الشافية" للشاطبي، لأنه يمثل أحد أضخم كتب النحو بعد مرحلة السهيلي.

2.2. باب ما لا ينصرف عند الشاطبي

يتناول الشاطبي (ت،790) الباب في 120 صفحة من كتاب "المقاصد الشافية" (ج5/ ص 585-700)، ولقد أمعن في ذكر التفاصيل وتبع الفروع. ولا أحتاج إلى أن أنوه بأسلوبه العلمي الشيق، ولا بجداله المنبني على طرح الأسئلة المفترضة للرد على المخالفين، ولا بلباقته عند الاعتذار عن نقص في كلام الناظم أحيانا في نظمه أو نثره¹² (في التسهيل)، ولا باجتهاده في تسويغ رأي مخالف لرأي الناظم، بل هو قد يصل حد انتقاد اختياراته أحيانا¹³.

غير أنني، ورغم أهمية الكتاب العلمية والتاريخية، لن أعرض لمضمونه ولا لعلله، لأن الذي بحثت عنه في كتابه شيء آخر. لقد بحثت في عمله عن أحد شيئين، الأول: أي مظهر من مظاهر التجديد أو التغيير أو المواصلة لما بدأه أسلافه النحاة الأندلسيون في القرنين الخامس والسادس. والثاني: أي موقف ضد التيار المذكور أو أي مناقشة لأرائه ومواقفه.

11 -

(2009).

(639-638/5).

12 -

» (657 /5) :

» (657 -642/5) :

13 -

إن النتيجة كانت مخيبة لانتظاراتي؛ فتناول الشاطبي للباب لم يتزحزح قيد أنملة عن التحليل النحوي "الكلاسيكي" الرائج سواء قبل زمن السهيلي وابن مضاء أو بعده. وأنا أقصد بالكلاسيكي هنا، مسار النحو كما تم إقراره في مؤلفات النحو من القرن الرابع إلى الآن إذا استثنينا الحقبة المذكورة. لقد اجتهدت باحثا عن رأي جديد أو تأويل أو غير ذلك، فلم أجد شيئا من ذلك. وإنما وجدت تكرارا حرفيا لأمثلة النحاة القدامى وألفاظهم وتعابيرهم، فهو لم يضيف إليها أي جديد. وليس في هذا أي تنقيص من قدر عالما الكبير، فما زلنا إلى الآن (في 2010) نُدرس الباب بالطريقة نفسها، كما وردت عنده وعند غيره، في مختلف جامعاتنا العربية. وقد دفعتني هذه الملاحظة إلى طرح السؤال التالي: لم لم نجد للأعمال "المجددة" التي ظهرت في القرنين المذكورين، أي صدق في عمل الشاطبي؟ ولم ارتدّ (هو ونحاة آخرون غيره) إلى النحو المحافظ (وأسميه هكذا من الآن)؟

لقد خيب كتاب الشاطبي ظني إلى أبعد حد، لأنني كنت أتوقع منه أحد الموقفين التاليين:

- إما أن يساير نبذة التغيير النحوي التي علت في القرنين الخامس والسادس، على يد الأعلام المذكورين، وإذن، يسهم بذلك في تجديد النحو وفق تصوره، كما أسهم في تجديد الفقه.

- وإما أن يقف في وجه النحاة المجددين، فيرفض موقفهم، وفي إطار رفضه لأرائهم سيرشح من تحليله نقد أو اعتراض، أو موقف أو رد أو أي شيء من هذا القبيل. ويبرهن من ثم، على فساد خطتهم، وعلى وجاهة اختياره للمسار المحافظ في النحو¹⁴.

إلا أنه اختار غير هذين الطريقين، واتبع نهجا ثالثا، وهو الذي ترسّم إلى الآن، في النحو العربي. إنه التجاهل المطلق لكل دعوة إلى التجديد، وعلى الخصوص ما راج في الأندلس من آراء نحوية مخالفة، والرجوع بالنحو إلى النسخة التي اعتمدت أو "ثُبّتت" انطلاقا من القرن الرابع الهجري، تاريخ إقرار نحو التعليم لتحقيق "تهيئة لغوية" ترافق الفتوحات التي بدأت زمنا طويلا قبل ذلك. ويتعلق الأمر بالنحو الذي اختصر واختزل وانتهى في شكل أعمال تعليمية مثل منظومة ابن مالك (ت، 672)، أو غيرها من الشروح وشروح الشروح، وابتعدا كبيرا عن نحو الوصف والتفسير كما بدأه سيبويه والفرّاء، وهو النحو الذي نفترض أن علماء الأندلس في التيار المشار إليه راموا العودة إليه.

وأفترض من الآن، أنه قد يُعترض علي اعتراضات عدة، أسوق منها هنا اثنين. فأما الاعتراض **الأول**، فهو الدفع بأن الشاطبي في هذا العمل، إنما يشرح منظومة، وهو لذلك

وأما الاعتراض **الثاني** الذي قد أواجه به، فهو الدفع بأن محاولات تجديد النحو العربي التي سبقته في القرنين المذكورين كانت صادرة عن موقف فقهي وفكري هو المذهب الظاهري، ورفض الشاطبي لها وتجاهله لها نابع من اختلافه المذهبي معها، وتميزه عنها، فقد كان الشاطبي مالكيًا، وهو اعتراض له وجاهته، ولذلك سنخصص له الفقرة (2.4) أسفله.

3. الشاطبي وتجديد النحو

لقد كنت أنتظر من مجدد الفقه وأصوله أن يكون مجددًا في النحو أيضًا، أو على الأقل، إذا لم يختر مسار التجديد أن يناقش آراء هؤلاء الذين حاولوا التجديد. والسؤال هو كيف يمكن أن نفسر موقف الشاطبي هذا من محاولات التجديد؟

قد نفترض أمرين اثنين:

1- أن الشاطبي لم يكن مجددًا لا في النحو وقد ثبت لدينا ذلك، ولا في غيره. ويستدعي الأمر أن يُنظر في مفهوم التجديد وفي مظاهره، ويُساءل إن كانت العناية بالمقاصد تجديدًا؟ وهو أمر ليست لي لا المعرفة اللازمة ولا القدرة على الخوض فيه، وقد قال العلماء كلمتهم في هذه الندوة الموقرة وفي غيرها من الأعمال التي رجعت إليها، إذ يجمع الكل على أنه كان مجددًا مبدعًا في هذا المجال.

2- وإما أنه حقًا، مجدد في الفقه وأصوله، إلا أنه ليس كذلك في النحو. ولذلك اكتفى في النحو بشرح المنظومة لسبب بعينه. وفي هذه الحال علينا أن نحدد هذا السبب.

إن هذا الافتراض الثاني يقتضي أن عالمنا الجليل اعتبر أن هناك موجبات للتجديد في الفقه وأصوله (فصلها العلماء الأفاضل في: تغير الزمان والمكان والحال وحاجات الناس والنوازل، والوضع المجتمعي الجديد، والتطور الفقهي...)، ولكنه لم يجد موجبات للتجديد في النحو، على الرغم من الوضع اللغوي الغريب الذي رسمت له المصادر صورة قاتمة ومبلىنة في بلاد الأندلس (انظر الفقرة 1.1. من هذه المقالة). ويتمثل ذلك في التغيرات التي طرأت على اللغة العربية، وفي دخول ألفاظ جديدة وهيمنة الدواجر بشكل لافت للنظر، بحيث مست لغة الكتابة أحيانًا. ألسنا إذن، أمام نوازل لغوية ووقائع جديدة تستدعي نظرا مجددًا؟ والحال أننا على بعد قرون من بدايات النحو الأولى، غير أن الإمام الشاطبي لم يهتم بكل ذلك.

ويمكننا أن نتساءل في هذا السياق أيضًا، إن لم يكن هذا الوضع اللغوي المعقد هو الذي استدعى هذا النمط من النحو التعليمي للحاجة إليه في ترسيم "لغة عربية" بعينها. ورغم أن هذا الأمر أكثر من محتمل، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه إلى النحو التعليمي لم يبدأ هنا في الأندلس، بل بدأ في المشرق حيث كانت الأوضاع اللغوية مختلفة إلى حد ما.

ولهذا، أعتقد أن عدم التجديد عند الشاطبي (وعند عموم المغاربة)، وعدم عناية متلقي النحو بما راج في الأندلس من محاولات التجديد موقف مبدئي، منبئ على تصور واضح لما هو الفقه، ولما هو اللسان، ولما هو النحو. إن الحفاظ على النحو العربي في صورته المعهودة قبل حركة التجديد حفاظ على "النحو" الذي وصف اللسان العربي الأصيل. وهذا اللسان الأصيل

هو المصدر الأساس لفهم كتاب الله واستنباط الأحكام، فالقرآن كما يقول الشاطبي في الموافقات (ج2/50)، "من جهة لسان العرب يُفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"، أي بناء على ما يطلق عليه "معهود كلام العرب"¹⁸. وذلك لأن فهم النص الكريم واستخراج الأحكام الشرعية منه رهين بالحفاظ على السياق اللغوي الذي أنزل فيه كتاب الله، أي اللسان العربي في فترة تاريخية معينة، أطلق عليها السابقون فترة الاحتجاج، وقد نطلق عليها بلغة اللسانيات: "السانكرونية المقدسة"¹⁹.

وقد يتساءل البعض: ما مشروعية هذا الربط الإجماعي بين النحو واللسان؟ أو ليس من الممكن أن نحفظ اللسان أو اللغة الموصوفة ونغير أداة الوصف أي: النحو؟ هل العلاقة بينهما علاقة تلازم غير قابلة للفصل؟ ما من شك في أنه وقع الخلط عبر التاريخ، بين النحو واللسان، ليس في التقليد العربي فقط، ولكن كذلك، في تقاليد لغوية أخرى؛ واذن، يمكننا أن نفهم أن رجوع الشاطبي بالنحو إلى سيرته الأولى يعني أيضاً، الحفاظ على الوعاء الذي انبثق منه النحو في البدء، أي اللسان.

لقد وُوجه التجديد في النحو دائماً بضراوة انطلاقا من هذا التصور. وما العصر الحديث عن هذا ببعيد. ويمكننا أن نستحضر هنا مثلاً، الكتب والمقالات العنيفة التي صدرت ضد كل من حمل لواء التجديد من النحاة في العصر الحديث مثل إبراهيم مصطفى، وضد تيار اللسانيات في بداياتها في كل البلاد العربية، وكيف تم الربط بين ظهور اللسانيات واستهداف اللسان العربي ثم القرآن الكريم، وهو كلام ما نزال نجد من يردده إلى الآن. وهنا يستوقفنا مشكلان اثنان، أحدهما يتعلق بهذا الترابط بين اللسان والنحو وبتاريخ النحو عموماً، والثاني متعلق بارتباط الفقه (أو العلوم الشرعية عموماً) بعلم النحو.

18 -

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=27287>

":(2007)

· (1999).

19 -

" () :

" () :

" (331/1) (180 · Ö)

(204 · Ö)

":(40 / 1)

4. ارتباط اللسان بالنحو: من الوصف إلى التعليم

هناك عبارة مشهورة كثيرا ما ترد على ألسنة الباحثين، وهي قولهم: "إن النحو العربي ابتداء علميا وانتهى تعليميا"²⁰. إن معنى أنه ابتداء علميا أنه انبنى في بداياته على اقتران الوصف بالتفسير سواء عند سيبويه أو عند الفراء أو غيرهما؛ فقد كان هدف النحاة الأوائل مزدوجا: لقد سعوا من جهة، إلى وصف كلام العرب، ومن جهة ثانية إلى تفسير السلوك اللغوي لظواهر اللسان²¹. ولكن، في مرحلة معينة من تطور النحو العربي تتحدد تقريبا بالقرن الرابع، انتقل النحو العربي من هذه الممارسة العلمية إلى العمل على تثبيت المفاهيم التي استقامت للنحاة، بحيث يمكنها أن تشكل جهازا تعليميا. ويطلق أوونز (2005: 109) على هذه العملية مرحلة "تحديد الأصناف"، وفيها تحجرت المفاهيم النحوية والمصطلحات، فلم يعد بالإمكان لا تغييرها ولا مناقشتها. وتحولت إلى قوالب جاهزة، نهائية، ومسلم بها، نتيجة لمجهودات المعيرة التي تستدعيها مقومات خطاب التعليم. وأضحى هذا التثبيت مرادفا للإقصاء، إقصاء ممنهج لكثير من المفاهيم المنافسة للمفاهيم المثبتة والمأمثلة، وكذلك إقصاء لكل المعطيات اللغوية المخالفة لما ورد في كتب النحاة الأوائل، وخاصة تلك التي قد تطرح مشكلا ما للتحليل المجمع عليه. واستبعد في الإطار نفسه، كل كلام يتعلق بالتطور اللغوي وبالتنوع بكل أشكاله²².

لقد تحول أي تطور في اللغة أو تنوع إلى لحن يجب أن يحارب ويصحح ويُرجع به إلى اللغة السليمة أو "المعيار". وظهرت نتيجة لذلك، أصناف من كتب "لحن" العوام والخواص، تصف هذا التطور وتجعله في خانة الخطأ. وقد بدأت هذه الكتب في الظهور مع بداية النحو،

²⁰ - (2005: 103).

²¹ - ((1990: 1-3) (2005: 104-105)).

(1913) canonisation

(1987) () () (1958).

²² - (2005).

(.1) () () (2).

ولم تنقطع في مختلف مراحل التاريخ العربي²³. وأضحى الترابط بين النحو ولغة عربية بعينها ثابتة وجامدة ولا تاريخية، ترابطاً لا فكاك له؛ بل إن هذا الترابط اكتسى طابع القداسة، وانتهت القصة بأن اعتبر هذا الكلّ: النحو واللغة جزءاً من الشريعة في نظر الكثيرين.

لقد انتقلنا من مرحلة من مراحل النحو يصف النحوي (سيبويه، مثلاً) فيها لساناً حقيقياً مستعملاً وفعالاً بمجمل ظواهره الصوتية والصرافية والنحوية الفعلية (كما يقول أُوونز (2005: 108))، إلى مرحلة يكتفي النحوي بتريديد ما ورد عند النحاة الأوائل من أوصاف، بغض النظر عن مطابقتها للسان العربي الفعلي (والفعال) أو عدم مطابقتها له. لقد كان النحو في مرحلته الأولى، (تبعاً لأُوونز (م.ن) دائماً)، وسيلة لتسجيل معطيات اللسان بتفاصيلها اللفظية والدلالية، ولعله لهذا السبب، تعددت الأصوات الفرعية التي يتحدث عنها سيبويه تبعاً لهجات التي يصفها لدرجة صار معها تقريباً لكل صوت قرينه، وتعددت نسخ الجمل تبعاً للتنوع اللغوي واختلاف الاستعمالات. غير أن المفارقة الغربية، هي أن هذه الأصوات الفرعية أصبحت أقل في نسخ النحو التي ظهرت بعد القرن الرابع، بل إنها صارت تخفت تباعاً بعد ذلك، ولم يبق منها إلا ما تُزرکش به القواعد النحوية. لقد كان النحو بمثابة "آلة التسجيل" التي يستعملها واصف اللسان في العصر الحالي لتسجيل معطيات الألسنة الموصوفة؛ لكنه تخلى فيما بعد عن هذه الوظيفة لصالح مجرد تكرار أوصاف سالفة للسان ينتمي إلى التاريخ. قد نقول إن تجرباً قليلاً، إن اللسان لم يعد له وجود إلا في أمثلة النحاة، واقتنع النحاة بأن لا علاقة لاشتغالهم بلغة الناس.

ولست أزعم هنا، أن السهيلي (ونحاة التجديد كذلك) نهج غير هذا النهج، فلقد وصف هذا اللسان نفسه، إلا أنه بدرت منه مواقف وتعليقات توحى بوعيه بإشكال علاقة اللغة المستعملة في زمانه باللسان العربي المعيار. ولتأخذ مثلاً قوله (الأمالى، ص32): "وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يُسمين شكلِ شمسٍ، ونحو ذلك، والحضرية: مُنية وعزيزة، يكسرن أواخر هذه الأسماء، كما فعلت العرب"؛ وإن كنت أجد أنه من الصعب اعتبار مثل هذا النص الصغير دليلاً على عودة ولو محتشمة إلى وصف اللسان الفعلي، ووعياً منه بأن أمثلة النحاة نماذج متحجرة.

لم تنجح في تاريخ العرب الطويل أي محاولة لتجديد النحو، فألة المقاومة (أو المحافظة) قوية جداً، لأنها تستمد قوتها وشرعيتها من الشريعة والقرآن والسياسة. ولذلك كانت تعقب كل محاولة للتجديد عودة سريعة وناجحة إلى النحو "المأمون"، نحو التعليم أو النحو المحافظ الذي استقرت مفاهيمه في القرن الرابع، ونُظم بعد ذلك شعراً وحُفظ عن

23 -

(. 189) .

" (1996)

" (1967)

(1978)

ظهر قلب إلى جانب حفظ القرآن الكريم²⁴. ولنا في العصر الراهن أمثلة جيدة على مثل هذا التدافع الذي ينتهي بانتصار القديم واندحار الحديث؛ وحسبنا الإشارة إلى التجارب التجديدية العديدة التي عرفها القرن الماضي؛ فرغم الحماس الشديد الذي رافقها في البداية سرعان ما تلاشت ولفها النسيان (وأقصد تجارب مثل: إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، والنحو العربي نقد وتوجيه لمهدي مخزومي، ومقدمة شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة، وتجارب أخرى عديدة). لم تكن تلك المحاولات سوى صرخة في واد، ليعود النحو المحافظ بعدها أشد قوة وصلابة. ولا بد أن نستحضر هنا، المعركة التي لم تحسم بعد في العصر الحالي بين النحاة الجدد (أقصد اللسانيين) وبين نحاة الأصالة.

إن نحو الشاطبي (وكل نحو محافظ) انطلاقا من هذا الفهم، استمرار في التأليف على المنوال نفسه الذي حسم فيه النحو التعليمي حسابه مع مفاهيم: اللسان والتطور والمصطلح؛ ولهذا السبب فإن الشاطبي لم يشغل نفسه بمراجعة ما لا يدخل البتة في برنامجه العلمي. ويمكننا أن نفهم بالمناسبة لماذا لم يرد للمجددين ذكر البتة في كتابه. إن انتماء الشاطبي طوعا إلى النحو المحافظ الذي يمثله نحو الاختصارات والمنظومات والحفظ والشرح والتعليم، كان سببا في استبعاده لأي عناية بأفكار التجديد. ومما يدل على عدم اقتناع الشاطبي بكلام هؤلاء "المتأخرين"، ما ينقله عنه عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (مقدمة المقاصد الشافية: ج1/ ص3 (عن فتاويه)) من قوله: "وشأني ألا أعتد على هذه التقييدات المتأخرة البتة، تارة للجهل بمؤلفها، وتارة لتأخر زمان أهلها جدا أو للأمرين معا، ولذلك لا أعرف كثيرا منها، ولا اقتنيتها"²⁵.

لقد شكل النحو الأندلسي في القرنين الخامس والسادس ثورة على النحو التعليمي، لكنها ثورة تواطأ عليها الأصوليون والنحاة والساسة، ووأدوها في المهد²⁶. إنهم لم يكتبوا فقط بالوقوف في وجه نحو المجددين الذي يختلف عن النحو التعليمي كما وصلهم، بل إنهم زيادة على ذلك امتنعوا عن ربط الاتصال من جديد بنحو البدايات، نحو سيويه وجيله، وفق المنهج

24

(. 672 . Ô)

(90) :

(745 .)

25

26

الذي دعا إليه بعض أعضاء كتيبة التجديد في الأندلس²⁷، وإن رجعوا إليه رجعوا توطرهم مسبقات الشروح والتأويلات السابقة. ولنتأمل ما يقوله ابن الطراوة في "الإفصاح ببعض ما جاء من الأخطاء في الإيضاح" (ص 16) وهو يتحدث عن كتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي: "وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر المصحفين لتقدمه على التواليف المسندة خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والاسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وأمحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وضربوا على آذان السامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين". ويتضح من هذا الكلام أن ابن الطراوة يعيب على معاصريه العناية بكتب المتأخرين وإغفال كتب الأولين، وهو الكلام الذي نجد مثيلاً له عند السهيلي كذلك.

1.4. بين الفقه والنحو

يرد على لسان كثير من الدراسين الحديث عن الترابط بين علمي النحو والفقه أو أصول النحو وأصول الفقه؛ بل إن هناك من يذهب إلى أن النحويين نقلوا أصول علماء الشريعة؛ إلا أنه من الواضح أن ظهور "أصول" النحو جاء متأخراً جداً عن كتب النحو الأولى، إذ يؤرخ له عادة بابن السراج (ت، 316) وابن جني (ت، 392) وابن الأنباري (ت، 577)، وهي كتب تأخرت كثيراً عن بدايات النحو مع سيبويه وغيره، وهو الأمر الذي يدفع فرضية التأثير المباشر كما يلاحظ ذلك ج. أوونز (2005: هامش 4)²⁸. ويدفعنا هذا إلى أن نسجل أن النحو وُجد واستمر لعقود عديدة من دون الحاجة إلى هذه الأصول. ولكننا لا يمكن أن ننكر أن بعض الأصول يمكنها أن تستشف من اشتغالات النحاة الأوائل. ومهما يكن من أمر فإن المشكل يبقى مطروحاً.

اعتقد أن اجتماع الوظيفتين النحو والفقه وأصوله في عالمنا الكبير الشاطبي يمكن أن يسمح لنا بفحص هذا الموضوع؛ إذ اعتقد أن هذا الترابط لو كان ترابطاً حقيقياً وفعالاً

²⁷ (. 528 Ô) " (. 97) ."

":
" (. 17) :"

(. 2 . 1)

²⁸ _

·Carter (2007 ·2001 ·1972)

(1995 ·2005)

بينهما لما اكتفى العالم بالتجديد في أحدهما دون الآخر رغم وجود ما يدعو إلى ذلك فيهما معا. وإذن فإن ما رأيناه إلى الآن، يؤكد افتراق المجالين وتباعد سبل التحليل ومناهج النظر فيهما، والدليل على ذلك أن الشاطبي وإن استعمل لفظة مقاصد في عنوان كتابه النحوي "مقاصد الشافية"، إلا أنه لم يبحث كما هو منتظر في مقاصد المتكلم (المكلف في اللسان)، ولكن في مقاصد ابن مالك والواضع الأول، كما يقول محقق الكتاب في المقدمة:

"فإذا كان في كتاب الموافقات قسم المقاصد إلى قسمين أساسيين، أولهما قصد الشارع والآخر قصد المكلف، فسوف نراه في شرحه للألفية معنيا بمقابل هذين الأمرين الأساسيين كذلك في النحو وهما قصد الواضع فيما وضع ثم مقصد ابن مالك من عبارته".

وهذا مما يدل على افتراق الأدلة وتباين المفاهيم؛ وقد نفترض أنه لم تكن للنحو علاقة بالتناول الفقهي أو الأصولي في مرحلة من المراحل بالشكل الذي يدافع عنه البعض، وإنما هو تطابق مرده إلى الانتماء إلى المرحلة نفسها وإلى السياق العلمي والثقافي والفكري نفسه.

وينتج عن هذا السؤال سؤال آخر مهم هو الآخر، ويتمثل في مفارقة التساهل بقبول التجديد في الفقه وصعوبة ذلك في النحو. إن معنى ذلك في نظري، أن تشدد حراس النحو أقوى من تشدد علماء الشريعة، وأن أصول النحو أكثر ثباتا من أصول الشريعة²⁹، ولا أدل على ذلك من موقف النحاة وخاصة الأوائل منهم، من مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف. ولكن، ينبغي أن لا ننسى هنا حقيقة مهمة فسرنا بها سابقا في هذه المقالة مسار النحو العربي (ق: 3)، وهي أن الشريعة هي التي فرضت على النحو أن يبقى ثابتا، ويظل على حاله خدمة لها، وحفاظا على مصدر من مصادرها الأساسية لاستنباط الأحكام؛ لأن لسان العرب أساس الاشتغال في الشريعة. ولذلك نعتبر أن دور الأصوليين في وأد كل محاولات التجديد في النحو جلي لا غبار عليه.

2.4. حول دور المذهب الظاهري في التجديد

لقد افترضنا سابقا (الفقرة الأخيرة من 2.2) أنه من الممكن أن يعترض علينا معترض بقوله: إن الشاطبي إنما كان يواجه باتجاهه النحوي في كتابه هذا، المذهب الظاهري الذي كان يشن حربا على المذاهب الأخرى في الأندلس، ومنها المالكية المذهب الأكثر انتشارا في شبه الجزيرة آنئذ. وقد يضيف أن محاولات التجديد في الأندلس ترجع كلها في الأصل، إلى موقف فقهي هو المذهب الظاهري. وفي هذه الحال، فإن أسئلة التغيير التي طرحت إنما جاءت نتيجة لموقف مذهبي عام، وليست كما نقول نحن، نضجا باتجاه تجاوز النزعات التعليمية المتحجرة التي غلبت على دراسة النحو فاخصرتة في قواعد جامدة لا حياة فيها وزادها المنطق تلويثا، ونتيجة لوضع لغوي يطبعه التعدد.

غير أن أمورا عديدة تدعونا إلى أن لا نعتبر تأليف الشاطبي سوى تأليف عادي يتبع المجري المعتاد والمسالم للنحو العربي كما انتهى إليه عبر مسار تاريخي مهادن. إن التناول التعليمي المعهود أمر أكثر طبيعية مما يفترض، ولو كان توجهه هذا موجها ضد تيار أو ردا على أحد لظهر ذلك بشكل واضح من خلال الكتاب ومن لغة الكتاب.

وأما هذه الأعمال التي اعتبرناها مجددة للنحو في الأندلس، فقد اتسمت بنبرة خاصة، نبرة مسائلة مشاكسة؛ ومن المؤكد أنها لم يكن لها طول نفس الأعمال التعليمية الهادئة ذات الوتيرة المنتظمة والمتشابهة، التي تعرف أن لها متلقيا مضمونا ومستقبلا مأمونا. إن الفرق الجوهرى بينهما هو أن كتب التجديد جاءت في شكل مؤلفات صغيرة تسائل قسما محدودا من الموروث النحوي الضخم، دون القدرة على مساءلته كاملا. واقتصرت على أبواب دون أخرى، وكأنها إنما كانت تتلمس الطريق أو تجس النبض. كما اتسمت هذه الأعمال بشيء شبيه بالدعوة إلى قراءة جديدة لنحو سيويه كما سبقت الإشارة، فقد كانت من السهيلي عودة متكررة إلى "الكتاب" لقراءته القراءة الصحيحة، بل إنه كثيرا ما أشار إلى عدم فهم النحويين للكتاب الفهم الصحيح³⁰، وهذه في نظري محاولة للقفز على القوس الكبير الذي فتحه النحو التعليمي المحافظ.

إن مثل هذه الأعمال المجددة كان محكوما عليها بالموت مباشرة بعد ولادتها، لأن التيار العام كان مع النحو التعليمي، وهو النحو الذي استسهله الناس وحفظوا متونه واستحلوا تلاوينه³¹؛ وأما هذه المشاريع المجددة فقد كان محكوما عليها بالاضمحلال والاندثار، لأنها لا تدخل في البرنامج العام للنحويين الرسميين، ولذلك ظلت كتبهم متجاهلة مجهولة إلى أن تم اكتشاف بعضها في منتصف القرن الماضي (كتاب الرد على النحاة، لابن مضاء)، وأما البعض الآخر فلم يكتشف إلا في نهايته (كتاب "الضروري في النحو"، لابن رشد مثلا).

ونخلص إذن إلى أن الموجة لم تكن موجة مذهب ظاهري فقط؛ ولئن افترضنا جدلا أن ذلك صحيح بالنسبة لابن حزم وابن مضاء الظاهريين، فإن ذلك غير صحيح بالنسبة للآخرين. إن التجديد لدى نحاة هذه المرحلة، تعبير عن تطور للنحو أدت إليه أوضاع ثقافية واجتماعية وفكرية ولغوية خاصة، لم تجتمع من قبل في ركن آخر من البلاد العربية. إنه نضج من نوع خاص لمفاهيم النحو كان يمكن أن يقيض لها أن تشتهر وتنتشر وتستمر، لولا سلطة النحاة المحافظين القوية والمسيطرة السيطرة الكلية على الذهنية السياسية والفكرية للمرحلة. إن هؤلاء النحاة المحافظين رأوا في موجة التجديد هذه، تهديدا لكيان النحو الذي

30 - (30) " : " ...

31 - ") . "

ترسم عندهم، وتهديدا للسان العربي، الذي يشكل هذا النحو وعاءه الذي ينقله، ومسا بسلطتهم التي بها يقتاتون في موائد الأمراء إن نحن أسأنا بهم الظن، ومسا بلغة القرآن والشريعة إن نحن أحسنا بهم الظن، وأنا هنا لا أقصد الشاطبي، ولكن عموم النحاة.

وأوضح دليل على استقلال التجديد عن المعطيات المذهبية، تنوع التوجهات المذهبية والفكرية للنحاة الأربعة الذين ذكرناهم، فأحدهم فيلسوف (ابن رشد)، واثنان ظاهريان حقا (هما ابن حزم وابن مضاء)، والرابع فقيه مالكي وهو السهيلي. ومن صدف هذه المقالة أي قارنت الشاطبي بالسهيلي وهما معا مالكيان، وبذلك يظهر أن الاختلاف في تناول النحوي ليس له علاقة بالموقف الفقهي، أو لنقل بتعبير آخر: إن الاتجاه المذهبي لم يشكل الداعي الوحيد للتجديد.³²

وإذا رجعنا إلى السهيلي وتركنا جانبا باب ما لا ينصرف، فإننا نجد أنه تناول في كتبه أبوابا أخرى، بواسطة علل النحاة المعتادة، ولم يعب عليهم شيئا منها؛ وإن كنا نلاحظ دائما، حضور تلك النبرة التجديدية، وبعض الإشراقات التي تذكرنا بسيبويه، وتأويلات مجددة تشي بأنه كان يحاول نمطا جديدا من التفكير في النحو، لكن من دون أي شبهة مذهبية، ولو كان السهيلي يصدر عن موقف مذهبي ما نقل عنه ابن القيم جزءا كبيرا من "نتائج الفكر" في كتابه "بدائع الفوائد"³³. ولنستحضر في هذا السياق أيضا إشارته المهمة جدا إلى تخصيص النحو بالإيجاب اللغوي لا الشرعي ولا العقلي، وذلك معناه أنه ملتزم بأصول التحليل النحوي، وأن لا دخل للنظر الشرعي أو العقلي في التحليل النحوي. ومما يجب أن نذكره هنا بالضرورة، أن السهيلي نفسه، كان عرضة لسهام نقد أحد زملائه المجددين وهو ابن مضاء القرطبي؛ إذ يقول عنه، (الرد على النحاة (ص133))، وهو يعيب عليه استعماله للعلل: "وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي، على مشاركته- رحمه الله- يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها".

5. خلاصات ونتائج

لقد تبين لنا من خلال هذا البحث أن اتجاه تجديد النظر النحوي بالأندلس لم يكتب له النجاح والاستمرار، إذ سرعان ما كان عرضة للتلاشي والاندثار، وكأنه لم يكن سوى سحابة صيف في سماء النحو العربي، فلم يحظ بالعناية اللازمة ولا بالاهتمام المطلوب، وقوبل بأقبح رد يمكن أن تقابل به حركة تجديد، وهو التجاهل. ولا أدل على ذلك من أن أكثر الكتب الممثلة للاتجاه التجديدي ظلت مفقودة لمدة طويلة إلى أن اكتشفت من جديد في

32 -

() .

" (2008).

33 -

القرن الماضي. ولقد تبين لنا أن ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى التباس مفهومي النحو واللسان، وتداخلهما لدرجة تجعل المس بأحدهما مسا بالآخر في نظر الكثيرين.

إن الدوافع إلى "تجديد" النحو (وربما غيره من الفنون والعلوم) كانت ترجع في معظمها إلى الوضع اللغوي والاجتماعي والسياسي الاستثنائي بالأندلس، وكانت ترجع خصوصا، إلى وعي النحاة بهذا الوضع، وهو الشيء الذي جعلهم يتبنون تصورا جديدا لمفهوم اللسان ولعلاقته بالنحو. وقد نتفق مع الباحثين الذين يرون أن بعض محاولات التجديد الأولية كانت سابقة على المرحلة الأندلسية، غير أننا نضيف إلى هذا، أن السياق الأندلسي سمح بجرأة أكبر على الخوض في موضوعات التجديد.

وبالمقابل حاولنا تفسير عدم نجاح اتجاه التجديد، وكيف أن النحويين اللاحقين رجعوا إلى النحو المعتاد مباشرة بعد مرحلة التجديد في الأندلس نفسها. إن النحو العربي الذي عمل في مراحل الأولى على تسجيل أوصاف لغات العرب بواسطة جهاز واصف متطور وقابل للتطوير، عمد بعد ذلك إلى اختصار تلك الأوصاف، والاختصار على جزء محدود من تلك اللغة الواصفة لأهداف التعليم ونشر اللسان العربي. إن هذا النحو الذي أصبح بمثابة أداة للتهيئة اللغوية في مختلف ربوع البلاد الإسلامية المفتوحة، لم يكن ليقبل بظهور نمط جديد من النحو يعيد النظر في بنيته وأساسه، ولا يحافظ على تلك اللغة التي يصفها، وهي اللغة التي تتطابق مع لغة كتاب الله، وتشكل المرجعية اللغوية للمفسرين وكل المشتغلين في حقل الشريعة.

في القرن التاسع عشر ظهرت أولى محاولات تجديد النحو الحديثة. ثم تكاثرت المحاولات بشكل مثير في النصف الأول من القرن العشرين، بسبب الاطلاع على التجارب النحوية الأوروبية، وبسبب تطور اللغة العربية نفسها بفعل ظهور الصحافة والانتشار المتزايد للتعليم النظامي. غير أن كل محاولات التجديد ووجهت في الغالب بالرفض والتكفير والاتهام في الدين والوطنية، ولم تواجه بالنقد العلمي الرصين إلا في أحيان قليلة جدا. وبدءا من الستينات قدمت لغة العربية أوصاف من منظور علم اللغة الجديد الذي يطلق عليه اللسانيات. حقق هذا العلم نجاحات نسبية، غير أنه تلقى هو كذلك، نصيبه من الرفض والتشويه والنقد. لقد كانت منطلقات الرفض علمية أحيانا ودينية وأخلاقية في الأكثر.

حظيت اللسانيات بامتياز الولوج إلى الجامعة وانتزعت جزءا من حقها في وصف اللسان العربي، ولكنها لم تنجح في التحول إلى العلم الذي يوصف به اللسان حصريا، وتعلم به اللغة ويخترق المجتمع، لأن كل ذلك من مهام النحو العربي القديم. ولذلك فإنها باختصار، بقيت مجرد طرف من طرفي المعادلة الأبدية في البلاد العربية: الأصالة والمعاصرة.

إن تجديد النحو العربي أضحي حاجة لا تحتمل التأجيل، لأسباب تعليمية وعلمية وتكنولوجية جلية. وقد تعالت بذلك أصوات عديدة، ومن أنماط مختلفة، بعضها يطرح

إصلاحاً معتدلاً للمنظومة من داخلها، وبعضها الآخر يقترح اقتراحات متطرفة، ويغلب على الكل نزوع إلى التنظير، والحال أننا نفتقر اليوم إلى حلول عملية، تهتم بالتفاصيل. وأخيراً دعونا نربط الماضي بالحاضر. ولنقف عند هذا السؤال الذي رافقنا منذ بداية المقالة، هل سيكون محكوماً على النحو العربي أن يواجه كل نزعة تجديدية يفرزها الفكر اللغوي العربي (أو غير العربي) إلى الأبد، فقط لأن هناك تصوراً معيناً لما هو "اللسان العربي"؟

6. مراجع ومصادر عربية وأجنبية

- 1992
- Ô (1999)
- 22 :
- .http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n22_14chikhm.htm
- Ô Ô Ô (2004) ()
- Ô Ô
- .2004
- 1 (1980)
- (1985) -----
- Ô " .1 (1994)
- Ô Ô "
- .112-99 .1994
- 45 (2008) -----
- 141 :
- .http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad45partie6.htm
- Ô Ô 2009
-
- (456 .)

\hat{O} (1994) (1932)
 (2000) (1967)
 \hat{O} \hat{O} \hat{O} (2007)
 .2007 .25
 (1964) \hat{O} (379)
 \hat{O} \hat{O} .1 . \hat{O} (1987)
 \hat{O} (581)
 \hat{O} \hat{O} \hat{O} -----
 .1992
 .3 (180)
 .1983
 \hat{O} \hat{O} (911)
 .2006
 (790)
 . \hat{O} \hat{O} (2007)

 \hat{O} (\hat{O} 204)

(2008) .
 .24 .
 (501 .) .
 (1990)
 (1968) .
 (528 .) .
 (1996) .
 (2006) .
 .78 .
 (1984) .
 (1998) -----
 (2002) -----
 :
 http://www.aljabriabed.net/n49_01jabri.htm
 : (2007) () -----
 http://www.liberaldemocraticpartyofiraq.com/serendipity/index.php?/archives/348-.html
 (.) () -----
 http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=27287 :
 (616 .) .
 (1995)
 (2008) (616 .) -----
 (1980) .

-
- . Ô Ô . (Ô 207 .) .
 . Ô Ô Ô . (Ô 338 .) .
 . (2004)
 . (1964) .
 . Ô Ô . (1958) -----
 . Ô . (Ô 592 .) .
 . (2005) .
 . (2) . (27) .
- Owens, J., (1990), **Early Arabic Grammatical Theory, Heterogenety and Standardization**, in John Benjamins Publishing Compagny, Amsterdam/ Philadelphia.
 -----, (2005), **The Grammatical Tradition and Arabic Language Teaching: A View From Here**, In Investigating Arabic Current Parameters in Analysis and Learning, Alaa Elgibali Ed. Leiden- Boston, pp 103-116.
 -----, (1995). **The Comparative Study of Medieval Arabic Grammatical Theory: a Mollusc Replies to A.E. Housman, Jr.** *Historiographia Linguistica*. 23: 425–40.
 Molan, P., (1978), **Medieval Western arabic, reconstructing elements of dialects of Al Andalous, Sicily and North Africa From the Lahn al-ğamma Littérature**, Disertation For The Degree of Phd, University Of California, Berkeley.
 Carter, M., (2007), **Pragmatics and Contractual Language in Early Arabic Grammar and Legal Theory**, In Approaches to Arabic Linguistics, Ed., Everhard Ditters and Harald Motzki, Brill ; Leiden Boston.
 -----, (2001), **Missing Link between Law and Grammar The Intissar of Ibnu Wallad**, in Arabica, tome XLVIII, Brill NV, Leiden.
 -----, (1972), **Les Origines de la Grammaire Arabe**, Revue des Études Islamiques, n: 40: 69–97.

Maman, Aharon, (2004), **Comparative Semitic philology in the Middle Ages : from Sa'adiah Gaon to Ibn Barun (10th-12th c.)**, translated into English by David Lyons, In *Studies in Semitic languages and linguistics*; 40), Brill Leiden Bostonw.